

# الاستبصار في التنبيهات

للشيخ أبي علي حسين بن عبد الله بن سينا

الجزء الثاني

في علم الطبائع

مع الشرح للمحقق نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي

وسمع الشرح للعلاء وطب الدين محمد بن محمد بن أبي جعفر الرازي

نشر العلامة

قطب الدين رازي، محمد بن محمد، - ٧٧٦ ق. شارح  
الاشارات و التنبيهات / لا بى على حسين بن عبدالله بن سينا؛ مع الشرح لنصيرالدين  
محمد بن محمد بن الحسن الطوسي و شرح الشرح لقطب الدين محمد بن محمد بن ابي  
جعفر الرازي. - قم: نشر البلاغة، ١٣٨٣.

ج ٣

الدورة. ٠ - ٢ - ٩٤٥٧٧ - ٩٦٤ ISBN:

..... ريال

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما

عربی.

عنوان عطف: شرح الاشارات.

این کتاب توسط ناشران متفاوت در سالهای مختلف منتشر گردیده است.

چاپ اول ناشر: ١٣٨٣.

مندرجات: ج ١. فی علم المنطق. - ج ٢. فی علم الطبيعة. - ج ٣. فی علم ما قبل علم  
الطبيعة.

١. ابن سينا، حسين بن عبدالله، ٣٧٠ - ٤٢٨ ق. الاشارات و التنبيهات - نقد و تفسير.

٢. نصيرالدين طوسی، محمد بن محمد، ٥٩٧ - ٦٧٢ ق. شرح الاشارات و التنبيهات - نقد و  
تفسير.

٣. فلسفه اسلامی - متون قدیمی تا قرن ١٤ الف. ابن سينا، حسين بن عبدالله، ٣٧٠ - ٤٢٨ ق.

الاشارات و التنبيهات. شرح. ب. نصيرالدين طوسی، محمد بن محمد، ٥٩٧ - ٦٧٢ ق. شرح

الاشارات و التنبيهات. شرح. ج. عنوان. د. عنوان: الاشارات و التنبيهات. شرح. ه. عنوان:

شرح الاشارات و التنبيهات. شرح. و. عنوان: شرح الاشارات.

١٨٩/١

BBR ٤١٥ / ق٦

١٣٨٣

الأشارات و التنبيهات (ج ٢)

المؤلف: الشيخ الرئيس، ابن سينا

الناشر: النشر البلاغة - قم - سوق القدس - ٧٧٤١٠٢٢ ☎

الطبعة: الأولى للناشر

تاريخ الطبع: ١٣٨٣ هـ - ش

الكمية: ١٥٠٠ دورة

المطبعة: القدس - قم

الدورة ٠ - ٢ - ٩٤٥٧٧ - ٩٦٤ ISBN:

المجلد الثاني ٧ - ٤ - ٩٤٥٧٧ - ٩٦٤ ISBN:

سبحان من أتقن كل شيء ، وله الخلق و الأمر تبارك  
الله رب العالمين ، تعاصر عن الإحاطة بعظمته العقول ، وتحيّر  
في لطائف آياته الأفكار ، نحمده حمداً نطلب به وجهه  
ذو الجلال والإكرام، ونشكره شكرأ نستوجب به مزيد الإفضال  
والإنعام ، ونصلّي ونسلم على من ارتضاء لسرّه وأرسله بكتاب  
الحكمة إلى عباده ، وعلى آله الذين بهم تلا لأوجه الحق  
واضمحل دجى الباطل .

و بعد فيقول الامام الأجل الأفاضل المعقق الحكيم  
ناصر الإسلام والمسلمين نصير الملة والدين أبو جعفر محمد  
ابن محمد بن الحسن الطوسي رفع الله درجته :

فهرس الفصول والمطالب

للجزء الثاني من كتاب شرح الاشارات والتنبيهات

خلطاً بينه وبين الاصل

### فهرس الفصول والمطالب

- وصية الشيخ بالتحفظ والضم بما اشتمل عليه الكتاب على  
 ١ من لم يوجد فيه ما اشترط في آخر الكتاب  
 (النمط الاول في تجوهر الاجسام وفصوله خمس وثلاثون)  
 ترجمة ثلاث عشر منها [إشارة] وهى (٦) (١١) (١٢) (١٨)  
 (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٤) (٢٥) (٣٠) (٣٢) (٣٣) (٣٤)  
 و ترجمة ثلاث منها [وهم وإشارة] وهى (١) (٢) (١٣)  
 و ترجمة تسع منها [تنبيه] وهى (٣) (٥) (٩) (١٤) (١٥)  
 (١٧) (٢٨) (٢٩) (٣١)  
 و ترجمة ست منها [وهم وتنبيه] وهى (٧) (٨) (١٩)  
 (٢٢) (٢٦) (٣٥)  
 و ترجمة أربع منها تذييب وهى (٤) (١٠) (١٦) (٢٧)  
 في أن المراد بتجوهر الأجسام تحقق حقيقتها أهى مركبة من  
 ٢ أجزاء لا تتجزى أم من المادة والصورة  
 بيان أن هذا النمط مشتمل على مباحث من الفلسفة الأولى  
 مما يبنى عليها المسائل الطبيعية لكى يرفع الحوالة من أحد  
 ٣ العلمين إلى الآخر  
 في أن الجسم يطلق بالإشتراك على الطبيعى وهو الجوهر  
 المفروض فيه الأبعاد الثلاثة ، وعلى التعليمى وهو الكم  
 المتصل الذى له الأبعاد الثلاثة و بمعناه الثانى موضوع لعلم  
 ٥ الطبيعة  
 في انقسام الجسم إلى المؤلف والمفرد وأن المفرد لا يخلو من  
 ٧ احتمالات أربع باعتبار فعلية الانقسام وعدمه و تناهيه وعدمه

- (١) وهم وإشارة في إبطال الإحتمال الأول وهو القول بكون الأجسام متألّفا من أجزاء لا تتجزّى متناهية
- ٩ تقرير مذهب القائلين بأجزاء لا تتجزّى وهو أن الأجزاء ليست بأجسام ، وتتألف منها الأجسام ، وأنها لا تقبل الإقسام ، و
- ١٠ الوسط حاجب الطرفين عن التماس . و التمهيد للنقض عليهم .  
النقض على القائلين بأجزاء لا تتجزّى بأن الوسط الحاجب لقي كل واحد من الطرفين منه شيئا غير ما يلقاه الآخر . و ذلك
- ١٢ يوجب التجزّي
- الردّ على الرأى بأجزاء لا تتجزّى بإبطال احتمال أن يكون الوسط الحاجب يداخل الطرفين وإن لم يذهب إليه القائلين بالأجزاء
- ١٣ في أن القول بالمداخلة ينجرّ إلى القول بنفى الترتيب والوسط والطرف ، و عدم ازدياد الحجم وبالجمله يؤدّل إلى القول بالتجزّي
- ١٦ (٢) وهم وإشارة في إبطال الإحتمال الثاني وهو القول بكون الأجسام متألّفا من أجزاء لا تتجزّى غير متناهية
- ١٩ تقرير القول بأجزاء لا تتجزّى غير متناهية وهو وجود كثرة في الجسم ، وأنها تتألف من الآحاد ، وأن الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم
- ٢٠ ذكر بعض ما ألزم كل واحد من القائلين بأجزاء متناهية والقائلين بأجزاء غير متناهية الآخر : من استلزام القول بالطرفة وتفكك الرحي
- ٢١ الردّ على المذهب الثاني باستلزام القول به نفى المقدار والعدد إن لم يكن حجم المجموع من الكثرة المتناهية أزيد من حجم الواحد
- ٢٢

- بيان أن المجموع من كثرة متناه لو كان له حجم أزيد من حجم الواحد لكان نسبة حجمه إلى حجم ما أحاده غير متناهية نسبة متناهى القدر إلى متناه. القدر إلا أن النسبة نسبة الأجزاء إلى الأجزاء فنسبة متناه إلى متناه يكون كنسبة متناه إلى غير متناه
- ٢٤ (٣) تنبيه في بيان عدم انفصال الجسم وأنه في نفسه كما هو عند الحسن
- ٢٨ بيان أن الجسم الغير المنفصل ليس ممّا لا ينفصل بوجه ؛ بل يجب ذلك بأحد أسباب الانفصال الثلاثة
- ٣٢ (٤) تنبيه في إبطال الإحتمال الثالث وهو القول بكون الأجسام متألّفا من أجزاء بالفعل قابل لا تقسامات متناهية . و تثبت القول الرابع وهو القول بانقسامات غير متناهية
- ٠ (٥) تنبيه في أن الجسم التعليمي بل جميع المقادير كالجسم الطبيعي متصل في نفسه قابل للتقسمة إلى غير النهاية ، و أن المتصلات الغير القارة كالقارة منها
- ٣٣ (٦) إشارة في أن الجسميّة حالة في المحلّ ، و أن الجسم مركّب من ذلك الحال و ذلك المحلّ ، و أن ذلك المحلّ هو الهولى
- ٣٦ المقدمة الأولى لا نبات الهولى وجود الجسم التعليمي وهو مقدار تخين متصل للجسم الطبيعي يتبدّل بتبدّل أشكاله و يعرض له الانفصال و الانعكاس
- ٠ المقدمة الأخرى لا نبات الهولى وجود الصورة الجسميّة وهي
- ٤١ التى من شأنها الاتصال لذاتها في أن قوّة قبول الاتصال الذى هو من شأن الصورة الجسميّة والانفصال الذى هو لصورة الصورة وهي الجسم التعليمي غير ذاك المقبول وغير صورته و غير الهيئة العارضة لها من الشكل
- ٠ التابع

- في أن تلك القوة ليست للصورة الجسميّة التي تعمد عند  
 ٤٤ الانفصال ويوجد مثلها عند الاتصال  
 إرشاد إلى دفع ما في أوهام بعض المشكّكين في وجود  
 ٤٥ الهبولي  
 تنبيه إلى أن الوحدة الشخصيّة و التعدّد لا يعرضان للمادة  
 ٤٦ إلا بعد تشخيصها المستفاد من الصورة  
 (٧) وهم وتنبيه في أن الأجسام مطلقاً مركّبة من الحالّ و هو الصورة  
 ٤٧ الجسميّة ومن المحلّ و هو الهبولي  
 دفع النقض على وجود الهبولي في الفلك و الأجسام الصلبة  
 الصغيرة ممّا لا يقبل انفكّ و التفصيل بوحدة طبيعة الصورة  
 الجسميّة و قبول كلّ ذى حجم للانفصال ولو في  
 ٤٨ الوهم  
 في أن الصورة الجسميّة طبيعة نوعيّة محصّلة تختلف بالخارجات  
 ٥٠ دون الفصول . فهي محتاجة إلى القابل حيث كانت  
 ٥٣ (٨) وهم وتنبيه في بيان حكم الأجسام المؤلّفة  
 في أن الوهم هو الإشكال على وجود الهبولي بتألّف الأجسام  
 من البسائط وتألّف البسائط بالتماس . والبسيط لا يقبل الإنقسام  
 فكاً ووجود الهبولي متوقف على الإنقسام الانفكاكي  
 في أن التنبيه هو إزالة الإشكال بتقريب أن كلّ قسمة من أنحاء  
 القسمة الغير الفكيّة تحدث اثنينية يكون اقتضاء طباع كل واحد  
 من ذينك و طباع المجموع و طباع الخارج الموافق في النوع  
 ٥٥ واحداً غير مختلف إمّا الامتناع أو القبول  
 في أن الامتناع عن قبول الفصل والوصل لا بدّ أن يكون لمقارن  
 ٥٦ خارج عن طبيعة الاستعداد لازم أوزائل

- في أن الماهية إذالزمها مايمنعها عن الاتصال وجب أن يكون  
 ٥٧ نوعه في شخصه  
 (٩) تنبيه في تقرير ماذكره في آخر الفصل المتقدم وهذا آخر الفصول  
 ٥٨ المتعلقة بإثبات تركيب الجسم من الهولي والصورة  
 (١٠) تذييل في أن الهولي غير متقدرة في نفسها قابلة المقادير المختلفة  
 ولا يستبعد ذلك وان امتنع هولي الفلك إلا من مقدار معين .  
 ٥٩ لجواز أن يكون ذلك للسبب المقارن  
 (١١) إشارة في إثبات تنهاى الأبعاد ليتفرع عليه امتناع انفكك الصورة  
 ٥٩ وما يتبعها عن الهولي  
 ٦١ في أن إثبات تنهاى الأبعاد مبنية على مقدّمات أربع  
 تفسير كلام الشيخ وتركيب الحجة على تنهاى الأبعاد اقتفاء  
 ٦٥ بما مهده الفاضل الشارح من المقدّمات  
 دفع ما يتوهم من إشكال الدور في برهان إثبات تنهاى  
 ٧٠ الأبعاد  
 بيان استحالة عدم تنهاى الأبعاد بوجه يستعان فيه بالحركة  
 وهو ما يسمى برهان الموازاة ، وبوجه لا يستعان بها وهو ما  
 ٧٣ يسمى برهان التطبيق  
 (١٢) إشارة في إثبات لزوم الشكل للصورة بتوسط التنهاى ليتفرع عليه  
 امتناع انفكك الصورة وما يتبعها عن الهولي  
 في أن الإمتداد الجسماني لا يستلزم الشكل من حيث ماهيته  
 ٧٤ بل من حيث الوجود لوجوب التنهاى  
 بيان أن لزوم الشكل للصورة إما لنفسها ، أو للحال فيها ،  
 أو للمحل لها ، أو لماليس بحال فيها ولا بمحل لها . وإبطال  
 ٧٥ ثاني الأقسام

- إبطال القسم الأول من أقسام لزوم الشكل للمصورة وهو ما إذا  
 ٧٦ كان اللزوم بنفسه مفرداً عن المادة
- إبطال القسم الرابع وهو أن يكون لسبب فاعل مبائن والامتداد  
 ٨٠ مفرد عن المادة ولو احتمها
- إثبات القسم الثالث وهو ما إذا كان بمشاركة من الحامل .  
 ٨٢ (١٣) وهم إشارة في إيراد شك على ما أبطل به القسم الأول من الثلاثة  
 المذكورة .
- تقرير الشك وهو أن الإمتداد له طبيعة واحدة يقتضى بها  
 وحدة شكل الكل والجزء مع أن الفلك ليس له هذه الوحدة  
 في الشكل مع ماله من الطبيعة فمع اختلاف الشكل ووحدة  
 ٨٣ الحقتضى لم لا تجوزون ذلك في الامتداد  
 الجواب عن الشك بالفرق بين الصورتين بأن الفلك له مادة  
 يمرض بها الكليّة و الجزئية و فاعل أوجب المقدار والشكل  
 ٨٥ بخلاف الإمتداد المفرد
- (١٤) تنبيه في بيان أن كون الهيولى ذات وضع أمر لا يقتضيه ذاتها بل  
 ٨٩ مستفاد من الصورة
- في أن الحامل قبل اقتران الصورة لا يمكن أن يكون له وضع  
 ٩٠ ولا يمكن أن يكون ذا وضع
- بيان عدم إمكان أن يكون للحامل وضع في حد ذاته لاقتضاء  
 ذلك أن يكون جسماً أو سطحاً أو خطاً أو نقطة و كلها  
 ٩١ باطل
- (١٥) تنبيه في بيان امتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة عنها  
 ٩٣ بيان أن الصورة لو لحقت الهيولى فتحصل الهيولى في موضع  
 أولاً تحصل . وإن تحصل ففي جميع المواضع أو بعضها . والأولان

باطلان . و الثالث إما أن يكون ذلك البعض أولى به أولاً .

و الثاني يوجب الترجيح من غير مرجح لتساوي النسب . و

الأول إما قبل لحوق الصورة أوبعده وهما أيضاً محالان .

بيان امتناع القسم الأول وهو ما إذا كانت الأولوية ببعض

المواضع قبل لحوق الصورة ٩٥

بيان امتناع القسم الثاني وهو أن تحصل الأولوية بعد أن

تلتحق الصورة ٩٦

(٩٦) تذييب في بيان نتيجة ما مهد به لبيان امتناع تجرد الهيولى عن

الصورة ١٠٠

(٩٧) تنبيه في إثبات الصورة النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام

أنواعاً .

في أن انفكاك الهيولى عن الصورة النوعية ممنوع وإن لم يجب

مقارنتها لما يقارنه من الصور ١٠١

في أن امتناع خلو الجسم عن أحد أمور ثلاثة غير مقتضى

الصورة لتشابهها في الأجسام ، وغير مقتضى الهيولى لامتناع أن

يكون الفاعل قابلاً . فيجب أن يكون لأمر مقارن لأن المفارق

متساوى النسبة إلى الأجسام ، وأن يكون متعلقاً بالهيولى

لاقتضاها ما يملك بالأمر الإنفعالية ، وأن يكون صوراً

لامتناع التحصل من دون إحدى الثلاثة .

توكيد الدليل بتقريب أن اقتضاء كل جسم استحقاق أين

خاص ووضع خاص لا بد وأن يكون لصورة غير الجسمية

العامة المشتركة ١٠٣

الاعتراض على استناد اختلاف الأعراض إلى الصور بأن اختلاف

- الصوري يقتضى أيضا استنادها إلى غيرها . فليستند اختلاف الأعراض  
 ١٠٥ إليها من غير توسط . والجواب عنه  
 الإعتراض على استناد اختلاف الأعراض إلى الصور بأن أعراض  
 ١٠٧ الفلك لا تزول فلا يحتاج إلى تلك الصور . والجواب عنه  
 الاعتراض على استناد اختلاف الأعراض إلى الصور بأن الصور  
 محتاجة إلى الجسميّة ، ولجسميّة إن كانت معلولة لها فيلزم  
 الدور . وإلا لم تكن مقومة للجسميّة ، وأضا القول بأن تلك  
 الصور مصادر الأعراض المختلفة يناقض القول بأن الكثير  
 ١٠٨ لا يصدر عن الواحد . والجواب عنهما  
 (١٨) إشارة في أن الصورة الجسميّة مع احتياجها إلى الهيولى تحتاج  
 ١١٠ إلى أشياء آخر لولاها كانت المقدار والأشكال متشابهة  
 في أن كلام الشيخ يصلح جوابا للإشكال على استناد المقدار  
 والشكل إلى الحامل بأن العناصر موادها غير مختلفة  
 فيلزم استواء المقدار والشكل ، والإشكال على استناد الاختلاف  
 في الطبقات إلى الصور بأن الاختلاس بكل صورة يجب أن  
 ١١١ يكون بصورة أخرى  
 ١١٢ تفسير ما أشار إليه الشيخ من السر  
 ١١٤ (١٩) وهم وتنبیه في کیفیة تعلق الهيولى بالصورة  
 في أن الهيولى والصورة بعد ما ثبت أنهما متلازمان في الوجود  
 والعدم فاما أن يكون لاحتياج الهيولى إلى الصورة من غير  
 عكس ، أو العكس ، أو لا واحد منهما إلى الأخرى ، أو كلاهما إلى  
 آخر . والأول إمّا لأنها علّة لها أو جزء علّة أو واسطة لعلّة  
 ١١٦ والحق عند الشيخ الاحتمال الخامس  
 في أن التلازم بين الشئین إمّا لأن أحدهما علّة للآخر أو

- لأنهما معلولا آخر ولا ثالث فقسّم الشيخ وجه التلازم إلى ما يكون إحدى من الصورة والهيولى علة للأخرى وإلى ما لا يكون كذلك وحيث لم يكن الفابل فاعلا . طلب ذلك من جانب الصورة ونسبه على فساد مذهب الجمهور في التلازم الثاني وأنه لا يمكن التلازم فيه إلا لارتباط يقتضيه ثالث لهما وذلك الثالث يقيم كل واحد منهما إماما مع الآخر أو بالآخر . ١١٧
- في أن افتقار الهيولى إلى الصورة ليس في المادية ولا في الوجود الذهني ؛ بل في الوجود الخارجي ، وأنها علة للهيولى من جنس ما لا تباين ذاتها ذات المعلول ١١٩
- ذكر ما أشكل على لفظ مقارنة الهيولى والصورة بأن المقارنة أمر إضافي متأخر عن ذات الهيولى والصورة فلا ينبغي تعبير المقارنة ، وحمله على التوسيع ، أو تأويله بالإتصاف والشيء قد يفتقر في إتصافها إلى متأخر كالعلة المحتاجة إلى إتصافها بالجسمية إلى المعلول المتأخر ١٢٠
- (٢٠) إشارة في أن الصور الجسمية والنوعية للعناصر لا يمكن أن يكون علل مطلقة للهيولى . ولا آلات للمتوسطات ١٢٤
- شرح السر وهو أن الممول الواحد بالعدد وهو الهيولى يحتاج إلى علة واحدة بالعدد وليست هي الصورة وحدها فلا بد من شيء واحد دائم الوجود مبين لهما إلى الصورة ١٢٥
- (٢١) إشارة في أن الصور الجسمية وما يصحبها لو كانت سببا لقوام الهيولى لسبقها في الوجود ١٢٦
- ذكر المقدمة الأولى وهي أن المتأخر بالذات أو الزمان عن المتأخر عن الشيء متأخر عنه ، والثانية وهي أن ما مع المتأخر عن ثالث متأخر عنه من المقدمات التي نيت عليها الحجّة .

- ذكر المقدمة الثالثة وهي أن التناهي و التشكل لا يتأخران  
عن الجسمية لأنها لا تنفك عنهما وهما لا يوجدان إلا معاً  
وهي لا تكون علّة لهما فلا بد أن يكونا معاً أو يسبقا عليها .
- ١٢٩ وما فيها من الإشكال و التوجيه
- ذكر المقدمة الرابعة وهي أن التشكل و التناهي من توابع  
المادة ، وإقامة الحجّة على المطلوب وهي أن الهوى متقدمة  
على التناهي والتشكل وهما إما مع الجسمية أو سابقان عليها  
كما مرّ فالهوى متقدمة إما على المتقدم على الجسمية أو  
على ما مع الجسمية فلا يمكن أن يكون علّة أو واسطة في  
وجودها
- ١٣٠ في أن الصورة لو كانت قوام الهوى بها لكانت علل ماهيتها
- ١٣٢ وعلل وجودها سابقاً عليها أيضاً
- في أن الصورة لا يمكن أن تكون بوجودها علّة للهوى لأنها  
من جنس ما لا يتباين ذاته ذات العلّة ، ولا بما هيته لأن اللوازم  
المعلومة للماهية داخلية في الوجود
- ذكر ما فسر الفاضل الشارح كلام الشيخ لدفع ما يوهّم من  
اللفو . والإيراد عليه
- ١٣٣ ذكر ما قيل من أن كلام الشيخ لا تعلق له بالمطلوب وتأويله  
برفع إشكال ربما يورد في المورد والردّ عليه . وإدخاله في تميم
- ١٣٤ البرهان
- ١٣٧ ذكر ما يلزم من الخلف لو كانت الصورة علّة أو واسطة .
- ١٣٨ (٢٢) وهم وتنبه في سؤال على الفصل السابق
- الوهم هو أن الصورة لا يستوى وجودها إلا بالتناهي والتشكل

أو معهما و محتاجان إلى الهيولى فتكون الصورة محتاجة

إليها

والتنبيه هو الفرق بين الصورة بما هي صورة فتكون متقدمة

شريكة علّة . و بما هي مشخصة فيكون متأخرة

(٢٣) إشارة في إبطال القسم الثاني من الأقسام الأربعة و هو أن الهيولى

يمنع تقدّمها على الصورة العنصرية من حيث هي متقدمة على

١٣٩ الهيولى وكيفية تقدّمها

ذكر ما قيل في تفسير الفصل وهو أنه في بيان عدم تأخر الصور

التي يمكن زوالها

بيان كيفية تقدّم الصورة وامتناع تقدّم الهيولى عليها لأن

الصورة متقدمة والعكس يوجب الدور . وأنها لو كانت مقيمة

١٤٠ للصورة لكانت متقدمة بالذات أو الزمان . وهو محال

١٤٣ (٢٤) إشارة في إبطال القسم الرابع

في إمتناع أن يكون شيء يقيم كل واحدة من الهيولى والصورة

بالأخر

في إمتناع أن يكون شيء يقيم كل واحدة من الهيولى والصورة

١٤٤ مع الآخر

في تعيين أن تكون الصورة شريكة علّة للهيولى بعد ما ثبت

١٤٦ بطلان الأقسام

١٤٧ تمهيد الكلام للبحث عن ما يشارك الصورة في العلّة

• (٢٥) إشارة في تحقيق سبب الأصل المشارك للصورة في العلّة

في سبب تسمية الذي يشارك الصورة بالسبب الأصل ، وما يعينها

بتعقيب الصور بالمعين . وأن الأولى قد يسمّى عقلا . وردّ من

١٤٨ محل المعين على الحركة المفيدة للإستعداد

- في كيفية تشخيص كل واحدة من الهبولى و الصورة بالأخرى  
 ١٥٠ و الإعتراض بالدور ، و الرد على ما يمكن أن يجاب عنه  
 (٢٦) وهم وتنبه في أن الهبولى و الصورة متلازمتان في الرفع من جهة  
 ١٥٢ الزمان لا الذات  
 (٢٧) تذييب في بيان أن الفلكيات كالعنصرينات في تقدم الصورة وبيان  
 ١٥٣ تفاوت الحال بينهما  
 ١٥٤ (٢٨) تنبيه في البحث عن المقادير  
 تقسيم الكم المتصل القار إلى ثلاثة أنواع : الجسم التعليمي ، و  
 البسيط ، وما يتصل به من غير جنسه . و تعريف كل واحدة  
 منها  
 في كيفية استلزام المقادير بعضها ببعض ، و أن الجسم يلزمه  
 ١٥٧ السطح من حيث يلزمه التام  
 بيان أن لزوم الخط للسطح و النقطة للخط أيضاً من حيث  
 ١٦٠ التناهي  
 بيان كيفية ترتب المقادير في الوجود  
 ١٦٢ (٢٩) تنبيه في امتناع تداخل الأبعاد الجسمانية  
 في أن تعلق الفصل بالمقادير وابتناء الفصل الآتي على امتناع  
 التداخل أوجب إيراد الفصل  
 (٣٠) إشارة في بيان إبطال الخلا  
 ١٦٤ في إبطال القول بالخلاء بمعنى أنه لا شيء محض ، و الفرق بين  
 البعد المفقود والخلاء  
 (٣١) تنبيه في إبطال القول الثاني في معنى الخلا ، وهو أنه بعد بلا مادة  
 ١٦٥ في أن بعد ما أن البعد المتصل لا يقوم بلا مادة ، و الأبعاد  
 الجسمانية لا تتداخل فيجب أن يكون الخلا بعداً ذا مادة  
 ١٦٦

(٣٢) إشارة في إثبات الجهات

في أن تناسب الجهة للمكان ، والغلاء قد يظالم المكان ، وأنتها  
تعرض النهايات . أوجب إيراد الفصل ؛ والإستدلال على وجود  
الجهة بأن المتحرك يقصدها ، وكذلك يشار إليها . ولا يشار  
ولا يقصد ما ليس بموجود

١٦٧

• (٣٣) إشارة في بيان أن الجهات ذوات أوضاع وليست من المعقولات

• (٣٤) إشارة في بيان ماهية الجهة

في أن تأخير البحث عن حقيقة الجهة بمقتضى السطح لأن البحث  
عن الية مقدم على البحث عن الماهية ، وذكر الإيراد في  
الموضع والجواب عنه

١٦٨

(٣٥) وهم وتنبيه في بيان الشك في كبرى القياس الذي ثبت به الجهات

١٦٩

والجواب عنه

(النمط الثاني في الجهات واجسامها الاولى والثانية . وفصوله )

( سبع وعشرون )

ترجمة عشر منها [ إشارة ] وهي (١) (٢) (٣) (٥) (٦) (٨)

(١١) (١٢) (١٥) (١٧)

وترجمة واحدة منها [ إشارة وتنبيه ] وهي (٢٢)

وترجمة تسع منها [ تنبيه ] وهي (٧) (١٣) (١٤) (١٨) (١٩)

(٢٠) (٢١) (٢٣)

وترجمة أربع منها [ وهم وتنبيه ] وهي (١٠) (١٦) (٢٤) (٢٥)

وترجمة واحدة منها [ تذييب ] وهي (٤)

وترجمة واحدة منها [ تذكير ] وهي (٩)

وترجمة واحدة منها [ نكتة ] وهي (٦)

١٧٠

(١) إشارة في إثبات جسم معد للجهات محيط بالأجسام ذوات الجهة

- في أن الجهات ستّ باعتبار قيام بعض الإمتدادات على بعض  
 • وغير متناهية بغير ذلك الإعتبار  
 ذكر ما قيل من أن حصر الجهات مشهورى . ليس بحق . وأن  
 ١٧٢ الحركة جهات لا تنتهى وللمضامات عدد حدودها والجواب عنه  
 • تقسيم الجهات إلى ما يتبدّل بالفرض وإلى غيره  
 ١٧٤ (٢) إشارة في بيان أن المحدّد للجهات واحد  
 في أن تعيين وضع الجهتين إمّا في متشابه أو مختلف ، وإبطال  
 الأول ، وأنّ الثانى إمّا جسم أو جسمان والواحد تحدّد من  
 حيث هو واحد أولاً من حيث هو واحد ، وإبطال الواحد من  
 حيث هو واحد ، ثمّ إبطال ما إذا كان المختلف جسمين بما  
 ١٧٧ يتصور له من الصور . فتعيّن أن يكون المحدّد واحداً محيطاً  
 (٣) إشارة في بيان امتناع الحركة المستقيمة على محدّد الجهات ، وبيان  
 ١٨١ تقدّمه على ما تجوز عليها  
 في أن ما تجوز عليه الحركة الأينية يجب أن يكون في حالتي  
 المفارقة التفسيرية عن موضعه ومعاً ودته الطبيعية إليه ذا جهة  
 يتحرّك فيها ، وتحديد الجهة لا يكون بذلك الجسم بل بجسم  
 آخر علّة لجهة ذلك الجسم فهو لا يصحّ منه الحركة  
 ١٨٤ (٤) تذييب في بيان سائر أحوال محدّد الجهات  
 ١٨٥ تحقيق معنى الموضع والموضع  
 في أن المحيط المطلق لا موضع له وله وضع ، وغيره فله الموضع  
 والموضع ، والمحدّد إمّا محيط مطلق وإمّا محيط بذوات الجهة  
 محاط بغيره . فعلى الأول له الوضع دون الموضع وعلى الثانى له  
 • الوضع والموضع  
 ١٨٦ تقريب إن المحدّد هو المحيط المطلق

ذكر ما قيل من الشك في كون المحدّد هو المحيط المطلق

١٨٨ والجواب عنه

١٩٠ في أن المحدّد الأوّل خليق في ترتيب الإبداع بالتقدّم  
في أن المحدّد الأوّل بسيط لاجزء له إلا بالفرض ، وأن نسبة  
الأجزاء المفروضة متشابهة بنسبة بعضها إلى بعض وإلى  
١٩١ المركز

(٥) إشارة في بيان حال البسائط من الأجسام

بيان معنى الطبيعة وأنها مبدء أوّل لمركبة ما يكون فيه و  
سكونه بالذات لا بالعرض ، وتوضيح ذلك ، وما يزداد في هذا  
التعريف من سائر القيود ومعنى النفس والقوّة والفرق

١٩٣ بينها

في أن اقتضاء الطبيعة الواحدة من كلّ جنس من الأعراض  
لا يختلف باختلاف الأوقات والأحوال إلا لمانع  
الإشكال على اقتضاء الطبيعة الواحدة باحتمال قوّة تصدر عنها

١٩٧ المختلف والجواب عنه

(٦) إشارة في أن الجسم مطلقاً غير محدّد الجهات لا يخلو عن موضع  
وشكل وأن فيه طبيعة تقتضي ذلك

في أن الوضع بالطبع مختلف في الأجسام والشكل متشابه  
بالطبع وسائر الأعراض يؤوّل إلى التشابه والاختلاف . ولذا

١٩٨ خصّ الفصل بالموضع والشكل

تفصيل القول في اقتضاء كلّ جسم الموضع ، وأن طبيعة البسائط  
منه لا تقتضي إلا مكاناً واحداً ، والمركّب لا يختصّ بمكان في  
الإبداع وإتّما هو ما يقتضيه الغالب فيه

٢٠١

- تفصيل القول في اقتضاء كل جسم الشكل وذلك في البسيط ،
- ٢٠٣ المركب تختلف باختلاف الأنواع
- الإشكال بأنه كما أن اختلاف أماكن البسائط دال على
- اختلاف الطبائع فليكن تشابه الأشكال دالاً على اشتراك
- ٢٠٤ الطبائع والجواب عنه
- ذكر ما قيل من أن عدم اقتضاء الفلك الوضع المعين مع امتناع
- خلوه عن مطلقة يوجب جواز اقتضاء الأجسام مطلقاً المواضع
- ٢٠٥ والأشكال من دون تعيينها والجواب عنه
- ذكر ما قيل من النقص بمتهمات الأفلاك وبأن اقتضاء القوة
- المصورة وهي بسيطة إن كان محلها بسيطاً يوجب شكل الحيوان
- كرة وإن كان مركباً يوجب أن يكون مجموع كرات بعدد
- البسائط التي في المحل المركب ، وإما مركبة فإن كانت في
- محل واحد وكان البعض يمنع البعض عن اقتضاء الاستعداد
- فليكن ذلك مع طبائع البسائط وإن لم يكن كان الحيوان
- ٢٠٧ مجموع كرات . والجواب عنهما
- ٢٠٨ (٧) تنبيه في إثبات الميل وبيان أحواله
- في بيان سبب احتياج محرك الجسم إلى الميل وأن ذلك
- محسوس في الحركة الأينية
- في أن الميل تنقسم إلى انقسام الحركة فما من طباع المتحرك :
- ٢١٢ منه ما من الطبيعة ، ومنه ما من النفس ، ومنه من قاصر خارج
- في بيان امتناع أن يوجد ميلان مختلفان في جسم واحد كما
- هو الشأن في الحركة
- في أن الميل الطبيعي نحو الجهة الطبيعية وعند القرار فيها و
- ٢١٥ العود إليها يبطل الميل

- ٢١٦ بيان حال الميلين عند تعارض السبينين
- (٨) إشارة في بيان أن الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدء
- ميل ما بالطبع
- ٢١٧ بيان أن الطول في المسافة و القصر في الزمان بازاء السرعة و
- مقابلهما بازا البطء
- في أن النفس في الحركة النفسانية تحدّد حال الحركة ، و
- ينبعث عنها الميل بحسبها ، ومنه الحركة السريعة و البطيئة ، و
- في غير النفسانية تحتاج إلى المحدّد
- ٢١٨ بيان الاستدلال وذكر ما أورد عليه و الجواب عنه
- ٢٢٠ (٩) تذكير في نفى الزمان الذي لا ينقسم لكي يحفظ النسبة حتى تتمّ
- ٢٢٦ الحجة
- (١٠) وهم و تنبيه في إيراد الشك على اقتضاء الجسم الموضع و الشكل
- بالطبع لجواز الاقتضاء بتخصيص محدث الأجسام أو غيره و
- الجواب عنه
- (١١) إشارة في بيان إمكان انتقال الجسم عن الموضع و الموضع باعتبار طبعه
- ٢٢٩ لأنهما من الأحوال المحصلة بحسب العلل الفاعلية
- في تمهيد أصل لإثبات مبدء ميل مستدير
- ٢٣٠ (١٢) إشارة في إثبات مبدء ميل مستدير محدّد الجهات
- في أن الوضع في الأجزاء المفروضة في المحدّد حيث لم يجب
  - فيجوز الانتقال عنه فيكون فيه مبدء ميل ، و حيث يعتنع
  - الحركة المستقيمة على المحدّد فليكن للمستديرة
- ذكر ما أورد الفاضل الشارح من الحجّة و الاعتراضات ثم
- ٢٣١ الجواب عنها
- ٢٣٤ (١٣) تنبيه في معنى الوضع المتبدّل

- (١٤) تنبيه في أن تبدل النسبة لا يجب عند المتحرك على الإطلاق بل بشرط ما
- (١٥) إشارة في أن كل ما يجوز عليه الكون و الفساد ففيه ميل
- ٢٣٥ مستقيم
- في بيان ما ينشئ عليه المسئلة
- ٢٣٦ في بيان المسئلة على الوجه الكلى
- (١٦) وهم تنبيه في إيراد الشك في وجوب الانتقال على الكائن الفاسد
- ٢٣٧ بإمكان التكوّن من دونه والجواب عنه
- (١٧) إشارة مشتملة على مسلتين إحداهما كلىة والآخر جزئية
- بيان المسئلة الكلىة وهى أن ما في طبعه ميل مستدير يمنع
- ٢٣٨ أن يقتضى المستقيم في حال وجود المستدير وفي غير حاله
- بيان المسئلة الجزئية وهى أن معدّد الجهات لا ميل مستقيم
- ٢٣٩ فيه
- ٢٤٠ الفروع الأربعة المبينة على المسئلة
- (١٨) تنبيه في الأجسام العنصرية
- ٢٤٢ إيضاح أحوال الكيفيات التى تفعل بها الأجسام العنصرية
- ٢٤٣ إيضاح أحوال الكيفيات التى تنفعل بها الأجسام العنصرية
- ٢٤٥ في أن الأجسام العنصرية قد تدخلو عن غير الملموسة ولا تدخلو عنها لأن غيرها لا يكون إلا بتوسط جسم ولا يتوسط المتوسط
- ٢٥٠ بين نفسه و غيره بخلاف الملموسة
- (١٩) تنبيه في أن العناصر أربعة
- ٢٥١ في أن الفصل يشتمل على الاستدلال باعتبار أن العناصر
- استقسات المركبات ، وبيان كيفياتها الظاهرة
- بيان اتصاف الأجسام العنصرية بالكيفيات الخفية والاستدلال
- ٢٥٣ عليها

- بيان تباين مصادر الكيفيات من ناحية اختلاف الآثار، وأن
- ٢٥٥ الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد
- (٢٠) تنبيه في إبطال احتمال عدم ميل جزيئات العناصر إلى أمكنه
- الكليات بالطبع
- (٢١) تنبيه في إثبات الكون و الفساد في العناصر ، و الاستدلال به على
- ٢٥٦ اشتراكها في الهبولى
- في أن فرض التفسير بين كل واحدة من العناصر الأربعة وبين
- كل واحدة من الثلاثة الباقية يوجب أن يكون أنواع الكون
- و الفساد اثني عشر لكن الواقع منها ما يكون بين المتجاورين
- و الواقع بين المتجاورة ازدواجات ثلاثة و كل ازدواج على نوعين
- ٢٥٧ متعاكسين ، فاذا أنوع الأولى ستة
- البحث في الازدواج بين الهواء والماء و هو على نوعين ، والشيخ
- اقتصر منهما على نوع واحد لكفايته في المطلوب واستشهد عليه
- ٢٥٨ بشيئين
- الإستشهاد الأول بالندى الحادث على ظاهر الإبناء إذا برد
- ٢٥٩ بالجمد
- ٢٦١ الإستشهاد الثانى بالسحاب المتولد في قلل الجبال الخ
- اعتراض الفاضل الشارح على الإستشهاد الأول و الجواب
- ٢٦٢ عنه
- البحث في الإزدواج بين الهواء والنار وهو على نوعين ، والشيخ
- اقتصر على صيرورة الهواء ناراً لظهور العكس
- البحث في الإزدواج بين الماء و الارض وهو على نوعين ، و
- ٢٦٣ شرح كل واحد منهما

- (٢٢) إشارة وتنبية في البحث عن العناصر من حيث هي أركان العالم ، و  
 ٢٦٤ بيان حال أمكنتها في النضد و الترتيب  
 في أن العالم يتم بالعناصر الأربعة وهي الأركان الأول ، و  
 أن ذوات الحركة المستقيمة أربعة خفيفة و ثقيلة مطلقة و غير  
 مطلقة  
 ٢٦٧ في أن العناصر هي التي تتحلل إليها المركبات وتتركب منها  
 ٢٦٨ (٢٣) تنبيه في بيان كيفية تولد المركبات من الأصول الأربعة  
 في أن المركبات ثلاثة باعتبار مالها من الصور ، وأن الصور  
 كمالات مختلفة الأثار ، وتنقسم الكمال إلى المنوع و إلى غيره ،  
 وأن كل واحدة من الثلاثة جنس لأنواع و تحت كل نوع  
 ٢٦٩ أصناف و تحت كل صنف أشخاص ولا حصر لكل واحد منها  
 في الفرق بين الصور التي هي كمالات أول و بين الكيفيات التي  
 هي كمالات ثانية ، و بيان سبب الاحتياج إلى ذلك ، و الاستدلال  
 ٢٧١ على الفرق بحجج ثلاثة  
 المحجة الأولى تبدل الكيفية الإتصالية و الفعلية و انحفاظ  
 ٢٧٢ الصورة  
 المحجة الثانية اشتداد الصورة وضعفها بخلاف الكيفية وهي  
 ٢٧٣ أعم من الأولى  
 المحجة الثالثة الفرق بين الصور و الأعراض ، و الكيفية عرض  
 ٢٧٤ وهي أعم من الأولين  
 في أن الصورة و الطبايع و القوى شيء واحد و الاختلاف بالاعتبار  
 في إبطال مذهب القائلين بأن البسائط الممتزجة المنفصلة بعضها  
 ٢٧٥ عن بعض لا يكون لأحد منها الصورة الخاصة  
 في تحقيق ماهية الأنواع

- في أن العناصر إذا امتزجت و تفاعلت يفعل كل واحد منها  
بصورته وينفعل في كَيْفِيَّتِهِ ، وأن المزاج هي الكَيْفِيَّةُ المتوسطة  
الحاصلة من استحالة العناصر في الكَيْفِيَّاتِ المستفادة  
الإشكال على حمل التضاد على الحقيقي بعدم اشتماله للمزاج  
الثاني قد انكسرت كَيْفِيَّاتُهَا بحسب المزاج الأول ووجوب حملها  
على التخالف  
الإشكال في أن أمر المزاج مبنى على الإستحالة ولم يبيته  
الشيخ إلا في البعض ، والجواب عنه  
الإشكال على كون الصور فاعلة بذاتها لا بالكَيْفِيَّةِ ، وانفعال  
الكَيْفِيَّةِ الفعلية و الجواب عنه  
(٢٤) وهم وتنبه في إبطال مذهب القائلين بالورود المنكرين الإستحالة  
في الكَيْفِيَّةِ والصورة  
الإستدلال الأول على الإستحالة بالسخونة من دون وصول  
النار  
الإستدلال الثاني على الإستحالة بعدم الفرق بين المسخن في  
المستحصف والمتداخل  
الإستدلال الثالث على الإستحالة بإسخان ما في الاناء الممتلئ  
المصموم مع أن التداخل محال  
الإستدلال الرابع على الإستحالة والكون معاً بوضع القماقم  
الممتلية المشدودة على النار  
الإستدلال الخامس على الإستحالة بتبريد الجمد ما يوضع عليه  
مع عدم القاسر لتصدد الأجزاء وعدم اقتضاء الطبع  
(٢٥) وهم وتنبه في إبطال مذهب القائلين بالبروز

- (٢٦) نكتة في أن النار الصرفة شفاقة غير مرئية وإنما هي مرئية لتعلقها  
 ٢٨٣ بأجزاء أرضية  
 الاستدلال على أن النار غير مرئية إلا لتعلقها بأجزاء أرضية  
 ٢٨٤ بعدم الظل للنار القوية المحيطة للأجزاء الأرضية  
 الإشكال على عدم الظل بأن شكل الشعلة مخروطية فالأجزاء  
 منتشرة في قاعدته وتجتمع في رأسه ، والجواب عنه بأنه ربما  
 • لا يكون مخروطاً  
 في أن الدخان إذا بلغ الطبقة الحارة تشتعل وتحيل النار  
 • أجزائه الأرضية فشففت وغابت فظن أنها طفئت  
 في أن السبب لانطفاء النار استحالتها هواء وانفصال الأرضية  
 عنها  
 ٢٨٥ (٢٧) تنبيه في بيان حكمة الصانع في خلق الأصول والأمزجة واختصاص  
 ٢٨٦ كل منها بنوع

النمط الثالث في النفس الأرضية والسمائية وفصوله ثلاثون  
 ترجمة أربع عشر منها [إشارة] وهي (٥) (٦) (٧) (٩) (١٠) (١١)  
 (١٣) (١٤) (١٥) (١٨) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٨)  
 و ترجمة ثمان منها [ تنبيه ] وهي (١) (٢) (٣) (٨) (١٢) (٢١)  
 (٢٣) (٢٩)  
 و ترجمة خمس منها [وهم وتنبيه] وهي (٤) (١٦) (١٧) (١٩)  
 (٢٠)

و ترجمة واحدة منها [تكملة] وهي (٢٢)  
 و ترجمة واحدة منها [مقدمة] وهي (٢٧)  
 و ترجمة واحدة منها [موعد وتنبيه] وهي (٣٠)

في بيان المعنى المشترك بين نفسى الأرضية و السماوية وما

٢٩٠ بنضاف إليه لتحصل كل واحدة منهما

١٩١ (١) تنبيه في وجود النفس الإنسانية

في أن الكامل الإدراك وغيره لا يفعل عن وجود ذاته ، وأن أول

الإدراكات على الإطلاق و أوضحها هو إدراك الإنسان

٢٩٢ نفسه

٢٩٤ (٢) تنبيه في أن الإنسان لا يدرك نفسه إلا بنفسه

٢٩٥ (٣) تنبيه في بيان أن النفس الإنسانية ليست محسوسة

في أن المدرك ليس من ظواهر البدن ولا من أعضائه الباطنة ،

وإنما هو ليس بمحسوس ولا ما يشبهه

(٤) وهم وتنبيه في أن إثبات الذات لا يكون بمعلولاته التي هي أفعالها

٢٩٦ و آثارها

(٥) إشارة في إثبات أن نفس الإنسان غير الجسمية و المزاج

٢٩٩ الاستدلال بالحركة الإرادية على وجود النفس

٣٠١ الاستدلال بوجود المزاج نفسه و بقاءه على وجود النفس

في أن أصل القوى المحركة و المدركة و الحافظة للمزاج

٣٠٢ شيء آخر هو النفس . و ذلك نتيجة الاستدلال

في سبب اختيار الشيخ من أفعال النفس للاستدلال على أنه

غير الجسمية و المزاج الحركة و الإدراك ، و بيان أنه وقع

٣٠٣ إلى الاستدلال بالمزاج لا بالقصد

إيراد النقض على القول بأن النفس هي صورة للحيوان جامعة

لاستقسطه ؛ والجامعة لها متقدم على المزاج . والجواب عنه

٣٠٥ (٦) إشارة في بيان وحدة ما أثبت بالحركة و الإدراك و حفظ المزاج

في أن ما يصدر عن النفس من الأفعال التي تصدر عنها المتقابلات

- قوى من حيث هي مبدء التغيرات ، وفروع لها من حيث تفعل إذا  
 ٣٠٦ استعمالها  
 ٣٠٧ في بيان كيفية تأثير النفس عن البدن  
 . في بيان كيفية تأثير البدن عن النفس  
 . في قابلية الكيفيات للشدة والضعف في الجانبين  
 ٣٠٨ (٧) إشارة في بيان أحوال قوى النفس  
 . في بيان معنى الإدراك  
 ٣١٠ بيان ما يعرض الإدراك والمدرك من الانقسامات  
 ٤١٣ ذكر ما قيل في بيان ماهية الإدراك  
 في أن ما ذكره الشيخ ليس تعريفا للإدراك ولذلك أورد فيه  
 ٣١٤ ذكر المدرك  
 ٣١٥ ذكر ما للفاضل الشارح من الإشكال في الموضع والجواب عنه  
 ذكر ما للفاضل الشارح من الحجج بعد الغمض عن ما أورد من  
 ٣١٩ الإشكال . والنقض عليها  
 ٣٢٢ في ذكر بعض ما على الموضع من الإشكال والجواب عنه  
 . (٨) تنبيه في بيان أنواع الإدراك ومراتبها  
 ٣٢٣ بيان أن أنواع الإدراك أربعة ، وتعريف كل واحدة منها  
 في أن الإدراك مترتبة في التجريد ، وبيان مالها الشروط وما  
 ليس لها شرط ، وبيان مال كل واحد منها من النزاع عما يضاف  
 ٣٢٤ ممّا يقتضى الجزئية ، وعما تستلزم المادة من الأحوال  
 ٣٢٥ في ما قيل في المورد من الإشكال والجواب عنه  
 ٣٢٧ في أن ماهو غير مادي فهو معقول بذاته لا يحتاج إلى تجريد  
 في أن الموجود إمّا من شأنه أن يكون عاقلا أولا ، وكذلك  
 ٣٢٩ إمّا من شأنه أن يكون معقولا بذاته أولا

(٩) إشارة في إثبات القوى المدركة وأحوالها ٣٢١

في بيان إثبات القوى الباطنة الحيوانية وتغايرها والإشارة إلى مواضعها

في أن القوى المذكورة مدركة أو معينة ، والمدركة مدركة للصور والمعاني ، والمعينة إما معينة بالحفظ أو بالتصرف ، والمعينة بالحفظ إما لمدرك الصور أو المعاني

في إثبات الحس المشترك والخيال ، والإستدلال على كل ٣٣٣

واحد منهما مفرداً وعلى وجودهما معاً بالشركة في بيان الإستدلال على الحس المشترك منفرداً ، والأشكال عليه . والجواب عنه

في بيان الإستدلال على الخيال منفرداً ، والأشكال عليه والجواب عنه ٣٣٥

في بيان الإستدلال المشترك على وجودهما معاً ، والأشكال عليه والجواب عنه ٣٣٨

في إثبات الوهم والحافظة ٣٤١

في أن لكل قوة من القوى المذكورة آلة جسمانية خاصة واسم خاص ، وذكر القوة الأولى والثانية وآلتهما ذكر القوة الثالثة وآلتهما وأن تلك القوى تخدمها فيها قوة رابعة ٣٤٥

في أن من القوى قوة خامسة وهي الذاكرة تحفظ المعاني وتعين الوهم بالحفظ ، وذكر ما فيه من الأشكال والجواب عنه في أن التجايف الثلاثة مواضع ثلاثة من القوى عند الأطباء ٣٤٦

وأستقوا قوة الوهم ٣٤٩

تأكيد لتخصيص الأعضاء المذكورة بمواضع القوى ، وتنبيه على حكمة الباري في الترتيب بينها ٣٥٠

- (١٠) إشارة في ذكر القوى التي يختصّ الإنسان بها ٣٥١
- في تقسيم قوى النفس إلى ما يؤثر في البدن و هو العقل العملي  
وإلى ما يتأثر عما هو فوقها وهي العقل النظري ، وشرح القسم  
الأول ٣٥٢
- (١١) إشارة إلى قوى النفس النظرية بحسب مراتبها في الاستكمال ٣٥٣
- في أن اعتبار كمال النفس بالقوة و الفعل مع اختلاف القوة  
في الشدة و الضعف أوجب تقسيم العقل بالهولي ، و الملكة  
و الفعل ، والمستفاد . وشرح كل واحدة منها ٣٥٤
- تطبيق ما للإنسان من القوى بحسب مراتبها على الآية الموردة  
في التنزيل لنور الله تعالى  
•
- (١٢) تنبيه في بيان ما تنتقل النفس به من المعقولات الأولى إلى الثانية ٣٥٨
- في تعريف كل واحد من الفكر والحس  
•
- في إمكان الوجود القوة القدسية ٣٦٠
- في إثبات العقل الفعال و بيان كيفية إضاءة المعقولات على  
النفوس ٣٦١
- في بيان الفرق بين الذهول والنسيان بافتقار الثاني إلى تجسّم  
كسب جديد وغنى الأول منه فيجب أن تكون خزانة لحافظة  
وهي لا يمكن أن تكون نفساً ولا جسمانياً ، والعقلية غير قابلة  
للتقسيم فإذن موجود ترسم فيه صور المعقولات و هو العقل  
الفعال يبان احتمال أجسامنا و قوى أجسامنا للتجزّي فيه  
•
- المدرّك والمحافظة ٣٦٣
- في بيان عدم احتمال العقل للتجزّي و إثبات الجوهر المفارق  
الذي ترسم فيه صور المعقولات ٣٦٤

- بيان حالة الذهول و النسيان وما به الاختلاف من السبب
- ٣٦٧ (١٣) إشارة في بيان العلة الموجودة لمملكة اتصال النفس بالعقل الفعّال
- ٣٦٧ (١٤) إشارة في بيان كيفية حصول اتصال النفس بالعقل الفعّال
- الوجه الأول لبيان كيفية الحصول
- ٣٦٨ الوجه الثاني لبيان كيفية الحصول
- (١٥) إشارة في بيان أن النفس الناطقة وبالجملّة كل جوهر عاقل ليس
- بجسم ولا جسماني وبالجملّة ليس بذى وضع
- ٣٦٩ في بيان الحال الذي لا يتقسم بانقسامه المحلّ والذي يتقسم
- ٣٧٠ في بيان المحلّ الذي لا يتقسم بانقسامه الحالّ والذي يتقسم
- ٣٧١ تقرير الحجة على أن النفس ليس بجسم ولا بذى وضع
- (١٦) وهم وتنبيه في بيان فساد أن تقبل الصورة العقلية القسمة الوهمية
- ٣٧٣ فنحلّ في جسم تنقسم بانقسامه
- تقرير الفساد لجوب تشابه كل قسم من المعقول المنقسم للمجموع .
- فاذن إما أن يكون كل جسم شرطاً في كون المعقول معقولاً
- أولاً ، وعلى الأول لا يكون كل واحد منهما معقولاً بخلاف
- الثاني والأول باطل بوجوه ثلاثة ، والثاني باطل أيضاً بالخلف
- ٣٧٤ من جهة مقارنة القسمة ، ومن جهة مقارنة ما يقبل القسمة
- في بيان وجوب حلول الصورة الحسية و الخيالية في الجسم
- ٣٧٧ وما يتبعه
- ٣٧٨ ذكر ما في المورد من الاعتراض و الجواب عنه
- (١٧) وهم وتنبيه في بيان فساد أن تنقسم الصورة العقلية إلى جزئيات
- ٣٨٠ لها
- في أن قسمة الكلّي إلى الجزئيات بإضافة زوائد إليه ، والزوائد
- مقومات لها أولاً ، وعلى الأول فصول وعلى الثاني إما أن

- يقبل الشركة أولا ، وعلى الأول أصناف ، وعلى الثاني  
 أشخاص .
٣٨١. تحقيق الحق في ما يجوز على الصور العقلية من القسمة  
 (١٨) إشارة في بيان أن كل عاقل فهو معقول و إن كل معقول قائم  
 ٣٨٢ بذاته فهو عاقل
- ٣٨٣ في بيان أن كل معقول فهو عاقل بالإمكان
- ٣٨٤ في بيان ما يشترط في عاقلية كل معقول  
 في أن ما يقارن المادة و لواحقها يجب تجريده في مقارنة  
 الصورة العقلية و إن كانت حقيقة مسلّمة غير قائمة بغيره  
 ٣٨٥ لم يمتنع عليه بحسب ذاته
- في بيان مافسر الفاضل الشارح كلام الشيخ في المورد ، و بيان  
 اعتراضاته على ما فسر برأيه ، والإشكال عليه والجواب عنها  
 ٣٨٦
- (١٩) وهم وتنبيه في السؤال عن العلة المقتضية للإشتراط في الفصل المتقدم  
 ٣٩١ تحقيق العلة المقتضية ودفع ما يوهم في الموضع من الإشكال  
 ٣٩٢ (٢٠) وهم وتنبيه في دفع ما يوهم من أن للمقارنة شرط لا يوجد إلا عند  
 ٣٩٥ القيام بالغير ، أو مانع يوجد عند القيام بالذات  
 تقريب الدفع بأن استعداد المقارنة قد يحصل عند القيام بالقوة  
 العاقلة فقط وقد يكون عند القيام بالذات أيضا غير منفك عن  
 الماهية النوعية ، و الأول يحصل مع المقارنة أو بعدها أو  
 قبلها ، وعلى الثاني الشك ساقط و الأول و الثاني من  
 الأول باطل ، والثالث يؤل ، إلى ثاني القسمين  
 ٣٩٧ الإشكال بأن المعنى المشترك الجنس المقارن للفصل لا يستعد  
 لمقارنة آخر فلتكن الماهية المعقولة عند قيامها بالقوة العاقلة  
 مستعدة وعند قيامها بذاتها غير مستعدة و الجواب عنه  
 ٤٠٢

- (٢١) تنبيه في التذكير بما ييسر في الفعول المتقدمة و بهذا الفصل قد تمّ
- ٤٠٣ البحث عن إدراك النفس
- (٢٢) تكملة النمط بذكر الحركات عن النفس
- ٤٠٤
- (٢٣) تنبيه في تمهيد للبحث عن القوى النفسانية التي تصدر عنها الأعمال
- والحركات
- (٢٤) إشارة في بيان ما ينسب إلى النفس النباتية من الحركات التي بها
- الأفعال المختلفة ، وإلى القوى التي هي مبادئ تلك الأفعال
- في أن للنفس النباتية ثلاث قوى ، والإستدلال عليها بالكلّ
- ٤٠٥ واحد منها من الفعل
- في أن القوة الأولى وهي الغذائية وخواصها الأربعة متقدمة
- ٤٠٨ على الباقية لتقدّم فعلها على أفعالها
- في بيان القوة الثانية وهي المنمية ، والفرق بينها وبين
- الإسمان
- في بيان القوة الثالثة وهي المولدة ، وهي مولدة ومصورة و
- ٤٠٩ الأولى محصلة ومفصلة
- في أن النامية تقف أولا ثم المولدة بعدها والغذية عمالة
- ٤٠٩ إلى الأجل
- (٢٥) إشارة في بيان ما ينسب إلى النفس الحيوانية من
- ٤١١ الحركات التي بها الأفعال المختلفة الإرادية وإلى مبادئها
- في أن للحركات التي تنسب إلى الحيوان مبادئ أربعة مترتبة
- وهي المدركة والشوق والاجتماع والمنبئة ، وأنّ أبعدا عن
- الحركات المدركة ، وأقربها المنبئة ، وعن قوة الشوق تنبعث
- الاجتماع

- (٢٦) إشارة في بيان أن الحركات المستديرة الفلكية صادرة عن نفس فلكية لامن طبيعة و الفرق بين النفس الفلكية و الطبيعة ٤١٢
- (٢٧) مقدمة لإثبات النفوس الفلكية
- (٢٨) إشارة في أن نفس الفلك ذات إرادة عقلية كالنفوس الإنسانية و أن المباشر للتحريك ذو إرادة عقلية ٤١٤
- في تفسير السر الذي أشار إليه الشيخ ٤١٦
- (٢٩) تنبيه في بيان أن النفس الفلك التي هي ذات إرادة عقلية هي أيضا ذات إرادة جزئية ٤١٧
- دفع ما يمكن أن يقع من الشك وهو أن للمحيوان إرادة كلية
- تصدر عنها الفعل الجزئي ٤١٩
- الاستدلال بصدور الحركة عن الإرادة الكلية على وجود الإرادة الجزئية ، وبيان كيفية كون الإرادة الكلية مع الإرادة الجزئية مبادئ الحركات الجزئية
- في أن سائر الأفعال الجزئية تصدر عن الإرادة الكلية بانضيااف
- أمر جزئي إليه ٤٢٠
- (٣٠) موعده وتنبيه في بيان ماهو لذاته غاية حصول الوضع الكلي الذي هو غاية الحركة الفلكية ٤٢٥